

**قضية**

**كانت سقطة رئيس مجلس بلدية بيروت جمال عيتاني يوم امس هي الأقوى منذ ثلاث سنوات. ليس سهلاً أن يخسر الرئيس الاكثريه في مجلسه، ويتعذر عليه إمرار صفقة المحرقة فيؤجلها بالتوافق، مع التيار الوطني الحر والقوات اللبنانية. خلاصة يوم امس ان بيروت نجت من المحرقة... ولو إلى حين!**

# بيروت تنجو من المحرقة!

**رأس إبراهيم**

للمرة الأولى، يسقط قرار رئيس مجلس بلدية بيروت جمال عيتاني ومن ورائه تيار المستقبل الذي ينتمي إليه، في المجلس الذي هُندسه بنفسه، وحتى يحفظ ماء وجهه ووجه رئيس الحكومة سعد الحريري الذي التقاه صباح امس، بدأ الجلسة الاسبوعية بالقفز فوق بند دفتر شروط الحرقه، عبر البدء بالبند الأخير من جدول أعمال الجلسة. وما إن وصل إلى المحرقة أي البند الثاني، حتى فضّ الجلسة طالباً تأجيل بقه الى وقت لاحق؛ لا لشيء سوى أنه وجد ان الاكثريه التي عوّل عليها لإقرار الدفتر، انفردت لعدة أسباب؛ أهمها الضغط الشعبي واعتراضات الاهالي ورفض متبربوليت بيروت للرمز الأرثوذكس الطران الياس عودة لها،

**لعبت القوات على حبلين، فوضعت رجلاً عند المعارضين للمحرقة ورجلاً عند المتوافقين على الصفقة**

متهماً عيتاني بتقاضي الاموال، هكذا كان دفتر شروط المحرقة سيسقط لو عرض، وخصوصاً بعدما تبين ان الموافقة المشروطة التي كان سيستخدمها البعض للتصويت (سليمان جابر وأنطوان سيرياني وجو طرابلسي وخليل شقير وغيرهم) تعد بمثابة رفض ما يعني ان نصف المجلس رافض لدفتر الشروط كما هو، وحتى لا يخسر الرئيس مجلسه ومحرقته في آن، تدزّج بنبأتي التيار الوطني الحر والقوات اللبنانية تأجيل بقه الى حين إعادة درس الدفتر أكثر. وكان النائب نقولا صحناوي قد أعلن هذا الموقف عبر «تويتر» قبيل انعقاد الجلسة، فيما أثرت القوات اللب على الحبلين، فخرج العضو القواني رابع جداد إثر فضّ الجلسة ليقول إن القوات لم تطلب إرجاء بتّ دفتر الشروط. وحدثاً هنا كما الناشطون المعتمسون تحت المبنى البلدي في وسط العاصمة «مغر به»، ففي حين

كانت إحدى الناشطات تصرخ عبر مكبر الصوت مشيدة بموقف القوات المعارض لإقامة محرقة، كان رئيس حزب القوات اللبنانية سمير جعجع يدعو في افتتاح «مؤتمر صناعة قوة لجمهورية قوية» بلدية بيروت الى إعادة النظر في بعض الشروط المرتبطة بمعمل التفكك الحراري«من أجل أن يصبح مستوفياً للشروط

المطلوبة»، إذأ القوات مع المحرقة أو معمل التفكك الحريري كما يطيب لجعجع ورئيس البلدية تسميتها، ذاكرة البعض الضعيفة لوضع «رجل بين المعتصمين المعارضين لتسليم العاصمة وسكانها، ورجل أخرى بين رجال السلطة المتوافقين على إمرار الصفقة ولو مقابل

صحة المواطنين». وفي النهاية، تمسك عيتاني بحبل نجاة القوى السياسية لانتشال نفسه من الورطة وإبقاء المحرقة خياراً قائماً، متكلماً بالطبع على «موتة» الحريري على ائتيار والقوات. ارتياك رئيس مجلس بلدية بيروت بدا واضحاً في التصريحات التي سبقت الجلسة. حاول عيتاني طمأنة

انقرح عيتاني رمي النفايات في بعلبك ومكار على قاعدة ان صحة الفقير رخيصة (مروان طحطح)



أرخص من صحة سكان العاصمة، ويمكن «رشوتهم» ربما ببضعة ملايين للإنماء كما وعد الحريري أهالي عكار سابقاً. رد الحراك المدني العكاري في بيان، محذراً عيتاني من اللعب بنار المحارق: «عكار ستحرق كل من تسوّل له نفسه تلويث بيئتها والاستخفاف بشعبها».

على مقبل المعتصمين أمام مبنى البلدية في وسط العاصمة، حالت الخلافات دون الاعتراض كجسم واحد. فاختار حزب «سبعة» الاعتصام في وسط الطريق، فيما تجمع الباقون، أي النواب بولا يعقوبيان ونديم الجميل والناس حنكش، إضافة الى ائتلاف إدارة النفايات والمرصد الشعبي لمكافحة الفساد وتحالف لوطني وغيرهم، على الرصيف المحاذي لهم، ربما يعود الأمر الى خروج يعقوبيان من صفوف «سبعة»، غير أن ذلك لا يبرر «تشويش» الحزب على المعتصمين وخصوصاً عند حديثهم الى الإعلاميين. فكان «السبعاونون» يشغّلون مكبرات الصوت التي تصدح بالأغاني فور بدء النواب بالحديث والى وسائل الإعلام، وذهب أحد الناشطين في «سبعة» ابعد من ذلك لاستمالة الأنتظار، طالباً من رفاقه الهجوم لإقتحام البلدية. لم يلبثه سوى اثنتان، فيما بدأ الآخرون بالركض الى الخلف لتلافي إشكال مع العناصر الأمنية التي أقفلت الطريق بالعواقب الحديدية. إلا ان الحزب النفسجي لم يستسلم، رغم أن الساحة كانت مفتوحة لعرض وجهة نظره منذ ساعة ونصف ساعة. إذ أثار الآخرون البقاء على ساحة سمير قصير دلة طويلة قبيل الانتقال الى قرب المبنى البلدي. لكن لدى شرح الخبيرة في «السلامة البيئية»، في الجامعة الأميركية في بيروت سمر خليل سبب رفض المحرقة وتطرفها الى طبيعة النفايات في لبنان (65% مياه) التي تحول دون إنتاج الطاقة وتوصيلها بمطامر بيئية على الطريقة السلوفينية، قاطعها أحد ناشطي «سبعة» بالقول: «يا دكتوراه ما بدنا محاضرات»، وما هي إلا ثوان، ليمرر مكبر الصوت الى زميلته لتبدأ بتعداد اسباب رفض المحرقة وتخبرنا عن «نضالات» الحزب منذ 6 أشهر لمنعها.

**تقرير**



القوس هو الجزء المتبقي من مبنى تراثي قديم يعود الى القرن التاسع عشر (هيلم الموسوي)

## برج جديد «يجرف» قوس عين المريسة التراثي

**زينب عثمان**

في كل مرة يبتلع فيها مشروع عقاري إرثاً عمرانياً يُستعاد النقاش حول حماية هذا الأثر... ولكن من دون نتيجة. شيئاً فشيئاً «يتآكل» تراث بيروت تحت نظر الجميع، فيما لا نتيجة ترتجى، على ما يبدو، من كل هذا النقاش، بما يسمح بالوصول الى تدبير حمائي أو إطار قانوني ينفذ ما تبقى من معالم ذات طابع أثري أو تراثي من سطوة المضاربات العقارية.

آخر فصول هذه السطوة يحدث، الآن، في منطقة عين المريسة، ويتعلق ببقايا مبنى تراثي «منفرد» يعود بناؤه إلى القرن التاسع عشر. بحسب المعلومات التي حصلت عليها «الأخبار»، اجازت بلدية بيروت لصاحب العقار الواقع إلى جانب «المينا»، الدمج الهندسي بين برج حديث قيد الإنشاء وبين قوس يمثل «جزءاً من بناء تراثي شيد أواخر القرن التاسع عشر»، وفق تصنيف رسمي إكدهته الهندسة المعمارية منى الحلاق. إلا ان التصميم الأولي يبيّن ان عملية الدمج تقضي بتشييد مبنى حديث يفيض بالباطون فوق القوس، ليصير الأخير واجهة مدخل البناء الصلّف. وهي طريقة دمج تعترض الحلاق على ليقتها «غير المقبولة» من الناحية الهندسية، باعتبار أنها «لا تحترم قيمة البناء

**عملية الدمج تقضي بتشييد مبنى حديث يفيض بالباطون فوق القوس**

**«الدمج وإعادة الدمج»**

بقعة أخرى». لكنه يشدد على أهمية أن تشرف الجهات المسؤولة على تنفيذ أي من الخيارات «الضمان حفظ القيو»، إذ إن «عمل المديرية محصور بمسح الموقع واقتراح التدابير المتعلقة بتصنيفه وحمايته»، ولا يتضمّن «متابعة أعمال البناء بعد حيازة المستثمر على الترخيص الذي يجيز له حرية التصرف التامة بالعقار»، وهو ترخيص يصدر عن بلدية بيروت التي يبدو أنها شرعت البناء من دون النظر في تبعات طريقة الدمج المطروحة.

المعماري، لكنه يتوسط تماماً عقار المستثمر المتضرر من انخفاض قيمته». ومن الخيارات المطروحة «تفكيكه وإعادة تركيبه لاحقاً في مبنى متناحياً مع القوس» وما يسميه الرفاعي «قبوا»، ترى استادة التخطيط المدني في الطرعة الأميركية في بيروت، منى فواز، أن هذه الطريقة (لدمج) تسهم في تحويل التاريخ إلى «هزة» في ظل «غياب أي مقارنة علمية متكاملة للأثار ولإثرت الثقافي تسمح بالحفاظ عليه»، اعتراض فواز يشمل أيضاً الناحية الهندسية التي لا تلحظ معايير، وقائمة أو عاجلة، للحفاظ على أي منشأة أثرية. «عندما تصبح بقايا معلم من هذا النوع متعزلة بهذا الشكل، ثمة اساليب للتعامل معها فكّتها وإعادة تركيبها على ايدى اختصاصيين» تنص على الحفاظ عليه»، اعتراض فواز في حال وجدت في مكان عام مناسب. إلا ان تشويبهها بالشكل الذي اظهرته الرسومات الهندسية التي جرى تداولها للمبنى الجديد «لا يجوز»، توضح فواز.

**تقرير**

## الدولة لا تزال تلاحق ناشطي الحراك

شهر آب من عام 2015. حينها، شارك خلف في تظاهرات قطع الطريق أمام المحكمة بعد توقيف وارف سليمان وبيار الحشاش بتهمة محاولة نزع الاسلاك الشائكة التي نصبها القوى الأمنية بين ساحة رياض الصلح والسرايا الحكومية. لم تلتزم الجلسة بسبب غياب شريكه المتهمين الآخرين في القضية ذاتها، محمد حزن وحسن قطيش. أما يوسف الجردى فقد توفى صعباً بالكهرباء أثناء عمله، قبل أن يعلم بأمر الحق العام، ما أدى إلى تأجيل القضية إلى 21

بعد مرور أربع سنوات على تظاهرات الحراك المدني على خلفية أزمة النفايات في بيروت، لا يزال عدد من الناشطين والمشاركين يمثلون أمام القضاء. بعد ادعاء الدولة بصدوم بتهم الاعتداء على الممتلكات العامة وتخريبها وقطع الطرق وكتابة الشعارات... في هذا الإطار، مثل المواطن نزيه خلف الأثنين الفائت، أمام محكمة الجراء الثانية في بيروت لاستجوابه في دعوى الحق العام ضده بتهمة الاحتجاج أمام المحكمة العسكرية على توقيف الناشطين ائنين من زملائه في الحراك المدني في بسري لاستخدامها في تشييد السد والبجيرة.

عن مرج بسري» التي تهدف إلى «إثارة الرأي العام المحلي الجزئي، بعد الترويج من قبل أصحاب المشروع بأن اهالي المنطقة راضون عنه»، كما قال أحد أعضاء المجموعة المهندس وسام الطويل لـ«الأخبار»، وخرج المجتمعون بتوصيات، أبرزها «رفض المشروع لما قد ينجم عنه من خطر حدوث زلازل وأضرار المنطقة، فيما الأهالي راضون»، فقد نظمت مجموعة «جرين تحكي» لقاء في المدينة لمناقشة «مخاطر مشروع سد بسري». المجموعة أطلقت «الجنة منطقة جرين للدفاع

التحضير الميداني للبدء بالأشغال. وفي إطار متصل، برز تحرك اعتراضى ضد السد يوم السبت الفائت، من قلب مدينة جرين بعد ادعاء الجهات الداعمة للمشروع، ومنهم وزير الخارجية والمغتربين جبران باسيل، الذي «صوب على الاعتراضية. لن يحصل على تعويضاته المستحقة عن استهلاك أرضه وما عليها من مزروعات». وأشار البيان إلى حصول المجلس على ترخيص من وزارة الزراعة بقطع 10 الاف شجرة من المرج في إطار

أحد التحركات الراضة لمشروع سد بسري في مرج بسري الشهر الفائت. وتلقت الخطيب جملة من التسجيلات الصوتية والرسائل الهاتفية التي تشير إلى تعرض تصور لتهديد من قبل الشخصين المعتدين (رجل التي تشرف عليها المحامية العامة الاستئنافية في جبل لبنان القاضية نازك الخطيب، وكيلة تصور، فداء عبد الفتاح. تقدمت بطلب التوسع بالتحقيق واستدعاء المزيد من الشهود على حادثة الاعتداء بالضرب المرحّج على المدعي خلال